S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/26562
11 October 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لهنغاريا لدى الأمم المتحدة

أود استرعاء انتباهكم إلى التطورات التالية فيما يتعلق بالتدابير المتصلة بنظام الجزاءات المفروض على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

إن اغلاق الملاحة الذي بدأته في منتصف تموز/يوليه عند بلغراد على نهر الدانوب منظمتان صربيتان غير حكوميتين هما "الوردة البيضاء" و"الوحدة الارثوذوكسية - بيزنطة الجديدة" لا يزال مستمرا دون هوادة. فما انفكت هاتان المنظمتان تصران على إعاقة التجارة والملاحة للدول المشاطئة على هذا المجرى المائي الدولي الحيوي، وذلك كإجراء انتقامي ضد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اتخذت تدابير في هذا الشأن وفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق. وهما تتحديان بصورة منتظمة قرارات مجلس الأمن بالعمل، بصورة غير مشروعة، على تعويق عمليات النقل على الدانوب التي أذنت بها حسب الأصول لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا.

وفي ٦ تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٣، احتجزت قافلة سفن رومانية و٨ قوافل أوكرانية وقافلة سلوفاكية وقافلة نمساوية وقافلة هنغارية في الجزء اليوغوسلافي من الدانوب. ونحن نشعر بقلق شديد إزاء ما تبديه سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) من تغاض، بل وتشجيع ضمني للمنظمتين المذكورتين أعلاه. فمني رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس اللجنة، ذكر القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لدى الأمم المتحدة أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ستواصل بذل كل ما بوسعها لتأمين حرية الملاحة وسلامتها على نهر الدانوب. وعلى الرغم من هذا التأكيد، وبرغم رسالتي رئيس اللجنة المؤرختين ٢٩ تموز/يوليه و١٩ آب/اغسطس ١٩٩٣ (S/AC.27/1993/OC.5148 و S/AC.27/1993/OC.6445)، فضلا عن الوعود التي أعطاها مؤخرا وزير النقل الاتحادي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بإلغاء الحصار، فإن السلطات المختصة في بلغراد لم تتخذ أي تدابير لعلاج الحالة.

ومما تجدر الإشـــارة إليـــه أن رئيس مجلس الأمن، أدان في بيان صادر في هذا الصدد بتاريخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٣، أي إجراءات انتقامية أو أي تهديدات باتخاذ مثل هذه الإجراءات، وطلب من سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) الإفراج عن السفن المحتجزة بصورة غير مشروعة.

علاوة على ذلك، لا تزال سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) تفرض رسوما على السفن الراغبة في عبور الجزء اليوغوسلافي من الدانوب، بما يخالف اتفاقية الدانوب التي تحظر فرض أي رسوم ذات طابع تمييزي أو لأغراض تحقيق الربح في حالات العبور على الدانوب، متجاهلة بذلك النداء الذي وجهه رئيس اللجنة بالوكالة في ٣ أيلول/سبتمبر (S/AC.27/1993/OC.6453) بأن تُوقف السلطات إجراءاتها غير القانونية على الفور.

وفي ٣٠ آب/اغسطس ١٩٩٣، بدأت ما تسمى "جمهورية كرايينا الصربية" كذلك فرض رسوم على جميع السفن الأجنبية، فيما عدا السفن التي تملكها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) العابرة للجزء الواقع بين الكيلومترين ٤٣٣ ١ و٢٨٨ ١ من الدانوب. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وجه الممثلون الدائمون لألمانيا وأوكرانيا وبلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا والنمسا وهنغاريا انتباه اللجنة إلى هذه التطورات (S/AC.27/1993/COMM.9380) وطلبوا إليها أن تتخذ الإجراء الملائم في هذه المسألة العاجلة. وقد ذكر القائم بالأعمال للبعثة الدائمة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لدى الأمم المتحدة، في رسالته المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والموجهة إلى رئيس اللجنة(S/AC.27/1993/ COMM.7855)، جملة أمور منها أن هذه الجباية خصصت "لتمويل ضمان سلامة الملاحة في نهر الدانوب"، وأن البديل عن ذلك أن تضطر سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية "إلى إغلاق الملاحة في الجزء اليوغوسلافي من النهر" لعدم تمكنها من الاضطلاع بمسؤوليتها "عن المضاعفات المحتملة التي يمكن أن تقع في حال تعرض الملاحة للخطر".

وهناك خطر حقيقي يتمثل في المزيد من تصعيد حملة دعائية جارية حاليا، فضلا عن زيادة احتمال أن تلجأ سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وما يسمى "جمهورية كرايينا الصربية" إلى اتخاذ المزيد من الاجراءات الانتقامية التي تهدف إلى أن تجعل من هنغاريا وحدها كبش فداء عما ينجم من صعوبات فيما يتصل بنظام الجزاءات. أما هنغاريا، فعلى الرغم من موقفها الحازم في التزامها بالتنفيذ التام لالتزاماتها الناشئة فيما يتصل بنظام الجزاءات، إلا أنها تواجه مهمة تزداد تعقيدا وهي وقف الشحنات التي يشملها ذلك النظام ولكنها تفتقر إلى التصريح الملائم من جانب اللجنة أو التي تحمل وثائق مزورة. إن هذه الشحنات تكون، في كثير من الحالات، قد عبرت عدة حدود دولية قبل وصولها إلى هنغاريا. ومن الواضح أن وفاء هنغاريا بهذا الالتزام لن يتسم بمزيد من الفعالية إلا إذا ساندته بالكامل تعاون جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتقيدها بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

سأكون ممتنا إذا ما تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أندريه إردوس
السفير